

تحليل اثر التغير في معدلات التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000/2013

أ. محمد خرواش

جامعة الجزائر

تمهيد

تأثر اقتصاد الجزائر من مشكل التضخم بداية من الثمانينات نتيجة ظهور ازيمات اولية مست التوازنات المالية والتوازنات الداخلية ، ادت الى نشوء فعلي لضغوط تضخمية في اطار داخلي ، حيث ان الطلب الفعلي كان اكبر من ان يواكبه العرض المتاح في السوق ، الامر الذي انعكس سلبا على الاداء الاقتصادي ، واثّر بشكل مباشر على النمو ومواصلة برامج التنمية ، وايضا على القدرة الشرائية للمواطن .

ومن اجل تحليل تطور معدلات هذه الظاهرة ورصد انعكاساتها على النمو الاقتصادي في الجزائر ، وبعد عرض عناصر لاطار الدراسة تطرقنا في النقطة الاولى الى التحليل النظري لظاهرة التضخم في الجزائر ، حيث رصدت فيه اهم مراحل تطور معدلات التضخم في الاقتصاد الوطني خلال فترة الدراسة ، ثم قمنا بتحليل اتجاهات النمو الاقتصادي بما يقتضيه هو الآخر من مراحل وفق الفترة الزمنية المحددة ، لنصل في النقطة الثالثة الى تحليل اثر التغير في معدلات التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر من 2000 الى 2013 .

الاطار العام للدراسة

1 — اشكالية الدراسة :

تتمحور الاشكالية الرئيسية لهذه الدراسة في السؤال الجوهرى التالي :

ما مدى تأثير التغير في معدلات التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000/2013 ؟

2 — اهمية الدراسة :

تاتي هذه الاهمية في معرفة الاثر الذي يحدثه التغير في معدلات التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر ، وهل كانت هذه التغيرات السبب وراء الارتفاع والتراجع في معدلاته ؟

3 — اهداف الدراسة :

نهدف من خلال هذه الدراسة الى تحقيق الاهداف التالية :

- ✓ محاولة الكشف عن مستوى معدل الضغوط التضخمية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري .
- ✓ التطرق الى اهم السبل التي انتهجتها الدولة للرفع من مستوى النمو وتخفيض معدلات التضخم
- ✓ معرفة اثر التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر .

4 — المنهج المستخدم في الدراسة :

اعتمدنا في دراستنا هذه على كل من المنهج التاريخي لسرد مسار التضخم والنمو بالجزائر ، والمنهج الوصفي والتحليلي الذي تناولنا على اساسهما شرح وتحليل الظاهرتين (النمو والتضخم) ، مستخدمين كذلك مختلف الاحصائيات النقدية والمالية لتحليل النتائج المتوصل اليها .

اولا : التحليل النظري لظاهرة التضخم في الجزائر

يتم الاعتماد في معظم دول العالم على مؤشر اسعار الاستهلاك لتقييم الاتجاهات العامة للتضخم ، باعتباره مقياسا لمعدل التضخم وذلك لتوفر اغلب الموارد الاحصائية حوله ، كما انه يعبر عن تكلفة المعيشة ، ويصور التدهور الذي يطرأ على القوة الشرائية للنقود ⁱ .

I - 1: نظام الاسعار في الجزائر

نظرا لانتقال الاقتصاد الجزائري من اقتصاد مخطط نحو اقتصاد السوق وفي اطار الاصلاحات الاقتصادية التي عرفتھا الجزائر والتي تهدف الى التحول الى اقتصاد السوق ، تم تحرير اسعار اغلب المنتوجات والخدمات ورفع دعم الدولة للاسعار تدريجيا ، من خلال وضع نظام للاسعار بحيث تكون كل اسعار السلع والخدمات مربوطة باحد النظامين ⁱⁱ :

I - 1-1 نظام الاسعار المقننة : ويقوم على تحديد سقف سعري وضمان الاسعار عند مرحلة الانتاج .

I - 1-2 نظام الاسعار الحرة : وهو يشمل السلع التي لا تخضع للنظام السابق والتي لها اولوية اقتصادية واجتماعية ، وهو يهدف الى تمكين ميكانيزمات السوق من تنظيم اسعار السلع والخدمات عن طريق الطلب والعرض .

I - 2 مؤشرات ومقاييس التضخم في الجزائر

يخضع قياس ظاهرة التضخم الى عدد من المؤشرات اهمها تلك التي ترتبط بالمستويات العامة للاسعار، وهناك مؤشرين اساسيين لقياس هذه الظاهرة في الجزائر هما :

I - 2-1 الرقم القياسي لاسعار المستهلك : يعتمد الديوان الوطني للاحصاء في الجزائر على الرقم القياسي لاسعار الاستهلاك لقياس التضخم وذلك لاعتباره اكثر المؤشرات التي تعكس الارتفاعات في مستوى الاسعار المحلية ، وهو يحسب شهريا مع اخذ سنة الاساس التي تكون عادة مبنية على معطيات خاصة ، مثل الاحصاء السكاني كل عشر سنوات او اجراء مسح او استجواب ميداني ، ويتغير بعد كل مدة زمنية ، حيث ان سنة الاساس تتغير كل خمس سنوات ، بينما يمكن ان يصل في الجزائر الى عشر سنوات في بعض الاحيان ، ويتكون الرقم القياسي لاسعار المستهلك في الجزائر (CPI) من 260 سلعة وخدمة تمثل مجمل النفقات الاستهلاكية للاسر ويحسب هذا المؤشر وفقا لقانون لاسبير مع اخذ سنة 1989 كسنة اساس ⁱⁱⁱ .

I - 2-2 الرقم القياسي الضمني : يعتبر من المؤشرات التي تعكس التغيرات الحادثة في المستويات العامة للاسعار ، و يحتوي على جميع اسعار السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد الوطني ، من السلع الوسيطة والاستهلاكية والنهائية ، وهو عبارة عن ناتج ضرب كل السلع والخدمات المنتجة سنة المقارنة باسعار تلك السنة ومقسمة على حاصل ضرب كل السلع والخدمات المنتجة في سنة المقارنة باسعار سنة الاساس ^{iv} . واذا كان الرقم القياسي الضمني يساوي 100 دل ذلك على وجود استقرار تام في المستوى العام للاسعار ، اما اذا زاد عن 100 دل ذلك على ارتفاع في المستوى العام للاسعار I - 3 تطور معدلات التضخم في الجزائر

حسب الجدول (1) نلاحظ ان معدلات التضخم شهدت تذبذبا كبيرا منذ سنة 1990 ، الامر الذي يمكننا من حصرها في ثلاث مراحل :

الجدول (1) الرقم القياسي لاسعار الاستهلاك للفترة 2005/1990

السنوات	CPI	نسبة التغير	السنوات	CPI	
1990	117,9	17,9	1998	519,4	5,0
1991	148,4	25,9	1999	533,2	2,6
1992	195,4	31,7	2000	535,0	0,3

1993	235,5	20,5	2001	557,6	4,2
1994	303,9	29,0	2002	565,5	1,4
1995	394,4	29,8	2003	580,2	2,6
1996	468,1	18,7	2004	601,1	3,6
1997	494,9	5,7	2005	610,7	1,6

المصدر : ONS ، تقارير البنك المركزي

I-3-1 المرحلة الاولى : تمتد من 1990 الى 1994 وقد عرفت هذه الفترة ارتفاعا قياسيا في معدلات التضخم الشكل(1)، بعدما كان يقدر بـ 9,29 % سنة 1989 ، انتقل الى 17,9 % سنة 1990 ليصل الى 29,04 % سنة 1994 وقد ارتفع مؤشر اسعار الاستهلاك CPI بنسبة كبيرة حيث انتقل من 117,9 % في بداية الفترة ليصل الى 303,87 % في نهايتها ، ويعود هذا الارتفاع الى عدة عوامل منها ^v:

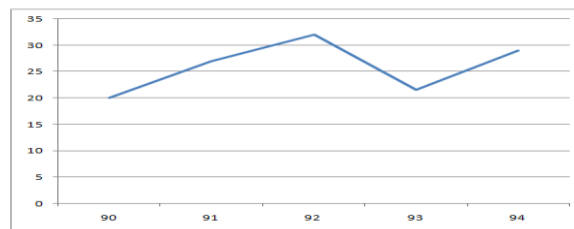
✓ تخفيض قيمة العملة الوطنية بنسبة 40,17 % للاختلاف الحادث في التبادل التجاري الذي ادى الى ارتفاع اسعار السلع المستوردة .

✓ ارتفاع تكلفة الواردات .

✓ اصدار النقد لتغطية العجزات في الميزانية .

✓ التعجيل والاسراع في صيرورة تحرير الاسعار ، في بداية سنة 1989 تم انتقال 85 % من الاسعار الى النظام الحر ^{vi}.

الشكل (1) : تطور معدل التضخم في الفترة 1994/1990



المصدر : بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

I-3-2 المرحلة الثانية : تمتد من 1995 الى 1999 وهي المرحلة التي عمدت فيها السلطة الجزائرية الى تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي ، حيث تمت ازالة كل التشوهات السعرية ، وذلك حتى تصبح الاسعار المحلية دالة في الاسعار الدولية ، فقامت بتحرير اسعار منتجات القطاع العام الى مايقارب 200 % تماشيا مع الاسعار العالمية ^{vii} . وقد شهدت هذه المرحلة بداية انخفاض معدلات التضخم ويعود ذلك الى ^{viii}:

✓ انتهاج سياسة مالية صارمة .

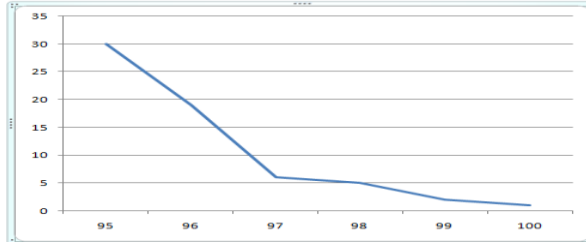
✓ تنمية الوسائط المالية وتفعيل الادوات غير المباشرة للسياسة النقدية .

✓ تعديل معدلات الفائدة ورفعها بمعدلات قياسية .

✓ تحرير الاسعار على المستوى الداخلي .

وتحت اثر تحرير الاسعار والتخفيض الثاني للدينار الجزائري ، وصل معدل التضخم الى 29,8 % سنة 1995 ، لكن هذا الارتفاع لم يدم طويلا وانخفض الى معدل 18,5 % سنة 1996 ، ليستقر حول 5 % سنة 1998 ، ثم يتزل الى معدل 2,6 % سنة 1999 الشكل(2).

الشكل (2) : تطور معدلات التضخم في الفترة 1995/1999



المصدر : بالاعتماد على بيانات الجدول (1) .

I -3-3 المرحلة الثالثة : وتمتد من سنة 2000 الى سنة 2005 ، وتعتبر هذه المرحلة بداية التوجه نحو السيطرة على التضخم، فباستثناء العام 2001 (4,2%) ، فان معدلات التضخم بقيت في حدود مقبولة تتماشى مع نمو اقتصادي سليم خلال الفترة 2005/2001 ، هذا التراجع في الضغوط التضخمية كان مصدره تقليص المديونية الخارجية وخدماتها وتحسين ميزان المدفوعات والميزان التجاري نتيجة ارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية .

ثم بدأت الضغوط التضخمية تظهر من جديد في العام 2007 بالاتجاه التصاعدي ، الا ان استراتيجية هدف التضخم التي اتبعتها الحكومة كانت ناجحة هذه السنة ، حيث ان معدل التضخم البالغ 3,5 % على اساس متوسط سنوي يعتبر متناغما مع الهدف النهائي للسياسة النقدية ، حول معدل للتضخم عند حدود 3 % ، بينما التضخم المستورد الناشئ عن نمو اسعار المنتجات الغذائية مضافا الى التضخم الذي سببه عوامل داخلية شكل صدمة خارجية بالنسبة لاستقرار الاسعار على المدى المتوسط^{ix} . واذا سمحت الادارة السياسية النقدية خلال 2007 بتحقيق استراتيجية هدف التضخم بنجاح فان صعود التضخم في 2008 (4,5 %) من شأنه ان يؤثر على استقرار الاسعار بالنظر الى عودة التضخم على الصعيد العالمي^x . وقد تسارعت وتيرة التضخم خلال العامين 2008 و2009 رغم بقائهما في المجال المعقول وان كان الاتجاه يبدو تصاعديا بشكل واضح ، هذا التزايد في معدلات التضخم يرجع الى ظاهرتين اساسيتين ، ارتفاع اسعار المنتجات الغذائية ، و ارتفاع اسعار المنتجات ذات الصلة بالواردات ، والتي كانت عرضة للصدمة القوية في الاسعار العالمية والمدفوعة بارتفاع اسعار النفط ، هذه الضغوط التضخمية تواصلت خلال العام 2010 وان كانت اقل حدة ، فاول مرة منذ خمس سنوات عاد معدل التضخم للانخفاض حيث انتقل من 5,7 % سنة 2009 الى 3,10 % سنة 2010 ، وتجدر الاشارة الى انه وعلى عكس السنوات السابقة كان التضخم سنة 2010 متولدا اساسا عن ارتفاع اسعار الخدمات واسعار السلع المصنعة^{xi} . وقد لعب انتهاج الدولة سياسة التوقع الشهري لمعدل التضخم وتطوره على مدى السنة دورا كبيرا في حصر التضخم ، فمعدل التضخم السنوي نهاية 2010 الذي تم توقعه في شهر سبتمبر 2010 لا يختلف الا بـ 0,14 نقطة مئوية من معدل التضخم المحقق في شهر ديسمبر 3,91 % والمحسوب من طرف الديوان الوطني للإحصاء^{xii} .

وقد بلغ متوسط التضخم السنوي ، المقاس بمؤشر الاسعار عند الاستهلاك لمدينة الجزائر الكبرى ، الذروة بموجب سنة 2012 ، اي 8,9 % مقابل 4,5 % في سنة 2011 و 3,8 % كمتوسط للفترة الممتدة بين 1998 و 2012 وذلك بعد تسارعه ابتداء من السداسي الثاني من سنة 2011 ، يفسر هذا المعدل المرتفع اساسا بتزايد الاسعار لبعض المنتجات الطازجة في الثلاثي الاول من سنة 2012، في حين ارتفع معدل التضخم الاساسي الى 5,7 % بعد استقراره عند 4,5 % في سنة 2011 ، بينما كان مستواه عند 2,4 % في سنة 2009 ، وبالتالي فان ارتفاع اسعار بعض المنتجات الطازجة قد ساهم بصفة كبيرة في تضخم الاسعار الداخلية لسنة 2012^{xiii} ، وقد تراجع اتجاه التضخم خلال السداسي الاول من

سنة 2013 كمتوسط سنوي 6,59 % ، و استمر اتجاه تراجع التضخم الذي بدأ في الظهور في اوت 2012 (5,93%) بصفة منتظمة ليبلغ 4,5 % في جوان 2013^{xiv}.

ثانيا : تحليل مسار النمو الاقتصادي في الجزائر

مر النمو الاقتصادي في الجزائر بمراحل تولدت اساسا من الاصلاحات التي قامت بها الدولة بهدف خلق نشاط اقتصادي متوازن والقضاء على معوقات عملية التنمية والحد من ظاهرة الفقر ومحاربة البطالة ، فقامت بانجاز عدة برامج تنموية ، انعكست بصورة واضحة على النمو الاقتصادي .

II - 1 واقع النمو الاقتصادي بالجزائر

عرف الاقتصاد الجزائري تطورات هامة وعديدة انعكست نتائجها على معدلات النمو منذ الاستقلال اين اعتمدت على منهجية الاقتصاد المخطط ، يليه الانتقال نحو اقتصاد السوق ، مصحوبة بجملة من الاصلاحات كان لها الاثر الكبير على التحولات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر والتي سنعرضها كمايلي :

II - 1-1 برنامج الاصلاحات والتعديل الهيكلي (1999/1990) :

بعد تداعيات ارتفاع اسعار البترول نتيجة ازمة 1986 ، لجأت الجزائر الى المؤسسات المالية الدولية ، ليتم التفاهم حول برنامجين بدعم من صندوق النقد الدولي يغطي الفترة 1991/1989 ، اعتمدت الجزائر خلالها على سياسة صارمة ادت بها لتخفيض قيمة عملاتها ، الا انها في البداية لم تتمكن من تنفيذ برنامج الاصلاح بمساعدة صندوق النقد الدولي ، واتسمت الاصلاحات بعدها بالتردد والارتخاء بخصوص السياسة الاقتصادية ، في الوقت الذي عادت فيه الاختلالات الاقتصادية في الظهور من جديد وذلك لتباطؤ خطى الاصلاحات نتيجة انخفاض قيمة العملة وزيادة الاختلالات . ولقد احدثت الاصلاحات الاقتصادية بعد التردد والتراجع منحى آخر ، فتسارعت خلال الفترة 1998/1994 رغم انخفاض اسعار البترول وتضاؤل فرصة الحصول على التمويل الخارجي ، الامر الذي ادى بالسلطات الى المسارعة بصياغة برنامج شامل للاصلاح الاقتصادي تجسد في ابرام اتفاقيتين ، برنامج الاستقرار الاقتصادي ماي 1994 ، وبرنامج التعديل الهيكلي ماي 1995 وخلال هذه الفترة تم ضخ بعض القروض من خلال اعادة جدولة الديون ، وكان الهدف تخفيض قيمة الدينار استجابة لعملية التحول الى اقتصاد السوق والعمل على تهيئة الارضية اللازمة لتغيير التوجه الاقتصادي الوطني .

II - 2-1 برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2004 / 2000) :

ان الهدف الاساسي الذي وضعته الدولة من وراء برنامج دعم الانعاش الاقتصادي هو استهداف الرفع من معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2004/2000 ، وقد خصص له غلاف مالي اولي بمبلغ 525 مليار دينار قبل ان يصبح غلافه المالي النهائي حوالي 1216 مليار دينار بعد اضافة مشاريع جديدة واجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرجة سابقا . ويتوجه برنامج الانعاش الاقتصادي اساسا للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الانتاجية الفلاحية وتقوية الخدمات العمومية في المجالات القطاعية الكبرى^{xv} .

II - 3-1 البرنامج التكميلي لدعم النمو 2009/2005 :

بعد الارتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري ، والذي بلغ سنة 2004 حدود 38,5 دولار للبرميل ، وتراكم احتياطي الصرف الى مايقارب 43,1 مليار دولار في نهاية السنة ذاتها ومع تزايد التفاؤل بخصوص المداخيل المتوقعة تحصيلها والوضعية المالية المستقبلية^{xvi} ، شرعت الدولة في تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو ابتداء من سنة 2005 باعتمادات مالية اولية

قدرت بمبلغ 4202,7 مليار دينار ، قصد خلق ديناميكية اقتصادية ترفع معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر ، وقد ركزت الحكومة من خلاله على تحسين مستوى المعيشة للمواطن حيث رصدت له نسبة 45,4 % من قيمة الغلاف المالي المخصص للبرنامج ، وتطوير المنشآت الأساسية التي استحوذت على نسبة 40,5 % من قيمة الغلاف المالي لتساهم في تحقيق معدلات نمو تجاوزت نسبة 5 % في السنوات 2006 ، 2007 ، 2008 ، 2009 خارج قطاع المحروقات.

II-1-4 برنامج التنمية الخماسي 2010/2014 :

خصصت الدولة كغلاف مالي لهذا البرنامج حوالي 21214 مليار دينار ، اي ما يعادل نحو 286 مليار دولار ، بما في ذلك الغلاف الاجمالي للبرنامج السابق 9680 مليار دينار. بمعنى ان البرنامج الجديد وصل غلافه المالي الى 11534 مليار دينار اي ما يعادل نحو 155 مليار دولار^{xvii}. وقد تضمن برنامج التنمية الخماسي كما ورد في بيان السياسة العامة للحكومة ستة محاور كان من ابرزها تحسين الخدمة العمومية ، التنمية الاقتصادية ، ومكافحة البطالة بهدف توفير 3 ملايين منصب شغل في نهاية سنة 2014 .

II-2 تحليل النمو الاقتصادي في الجزائر

عرفت معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر تذبذبا واضحا سواء كانت معدلات النمو الاجمالي او معدلات النمو خارج قطاع المحروقات ، منذ سنة 1990 وهي السنة التي بدأت فيها الاصلاحات الاقتصادية كما اشرنا اليها سابقا ، لذا سنحاول في هذا المطلب رصد مختلف المراحل التي مر بها ، معتمدين في قياسه على درجة تطور الناتج المحلي الخام الذي يعتبر مقياسا صريحا له ، والملاحظ لمعدلات النمو الاقتصادي يجدها تتضمن اربع فترات يمكن ان نتخذها كمراحل مرت بها حركة النمو في الجزائر وهي :

II-2-1 الفترة من 1990 الى 1994 :

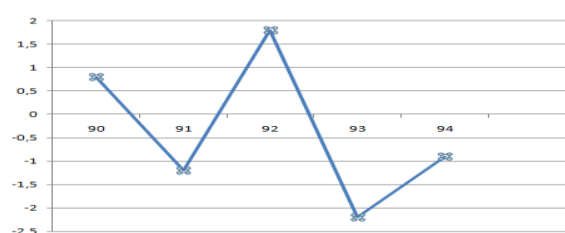
تعتبر هذه الفترة فترة الاختلالات الكبيرة في الاقتصاد ، حيث سجلت فيها معدلات نمو منخفضة ، خاصة في السنوات 1991 ، 1993 ، 1994 التي عرفت تسجيل معدلات نمو سالبة -1,2 % ، -2,2 % ، -0,9 % الشكل(3)، ليصل من خلالها متوسط النمو لهذه الفترة الى -0,65 % ، وهذا راجع الى مخلفات الازمة التي عصفت بالاقتصاد الجزائري سنة 1986 ، اضافة الى تداعيات انخفاض اسعار البترول العالمية وبداية الازمة السياسية التي اثرت سلبا على أداء مختلف القطاعات الاقتصادية^{xviii}. والجدول (2) يبين تطور معدلات النمو خلال هذه الفترة .

الجدول (2) : تطور معدلات النمو الاقتصادي 1994/1990

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	-	-	-	-	-
معدل نمو الناتج الحقيقي	0,8%	- 1,2%	1,8%	- 2,2%	- 0,9%

المصدر : ONS ، تقارير البنك المركزي

الشكل (3) : تطور معدلات النمو الاقتصادي 1994/1990



بيانات الجدول رقم (2)

المصدر : بناء على

II-2-2 الفترة من 1995 الى 2000 :

لقد حقق نمو الناتج الداخلي الخام (النمو الاقتصادي) خلال هذه الفترة نموا متوسطا سنويا قدره 3,25 % ناجما اساسا عن قطاع المحروقات وقطاع الخدمات ، حيث بلغت مساهمتهما 60 % من الناتج الداخلي ، وبالنظر الى متوسط نمو الناتج خارج قطاع المحروقات والمقدر خلال هذه الفترة بـ 2,53 % ، يبدو انه ضعيفا ولا يرقى لتحسين المؤشرات الاجتماعية ومستوى معيشة السكان ، فالاقتصاد الوطني مايزال في هذه الفترة يعتمد على قطاع المحروقات ، الذي يساهم بشكل كبير في رفع معدل النمو خلال هذه الفترة^{xix} ، كما يوضحه الجدول (3) .

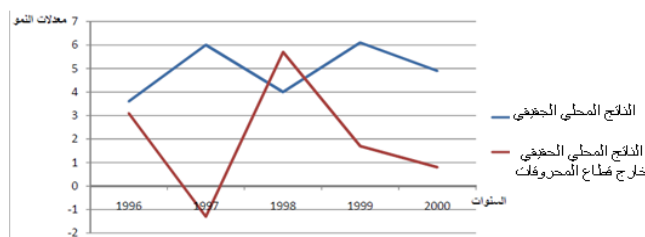
الجدول (3) : تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي 2000/1995

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	3,7%	3,4%	-0,9%	5,6%	2,3%	1,2%
معدل نمو الناتج الحقيقي	3,8%	4,1%	1,1%	5,1%	3,2%	2,2%

المصدر : ONS ، تقارير البنك المركزي

ان الارقام التي يتضمنها الجدول تؤكد ان برنامج التعديل الهيكلي الذي واكب هذه الفترة قد حقق اهدافه ، حيث اصبح معدل النمو موجبا طيلة سنوات هذه الفترة ، كما تبرز المساهمة التي يقدمها قطاع المحروقات في نمو الناتج المحلي الخام وبالتالي النمو الاقتصادي ، من خلال النسبتين المسجلتين سنة 1997 (معدل النمو خارج قطاع المحروقات -0,9 % ، ومعدل النمو الاجمالي 1,1 %) . وبالتالي نستطيع ان نقول انطلاقا من سنة 1995 تمت عملية الانتقال الى مرحلة نمو حقيقي الى حوالي 3,8 % ، 4,1 % في عامي 1995 ، 1996 ، وبلغ 1,5 % سنة 1998 نتيجة انطلاق الصناعة في تلك السنة والموسم الفلاحي الجديد^{xx} . وهذا ما يؤكد الفرق المسجل بين معدل النمو خارج قطاع المحروقات 5,6 % ومعدل النمو الناتج الحقيقي 5,1 % الشكل(4).

الشكل (4) : تطور معدلات النمو الاقتصادي 2000/1995



المصدر: بناء على بيانات الجدول (3)

II-2-3 الفترة من 2001 الى 2004 :

ان استهداف رفع معدلات النمو الاقتصادي من قبل السلطات المعنية عن طريق مخطط دعم الانتعاش الاقتصادي وتحسن الظروف المناخية وعودة ارتفاع اسعار المحروقات ابتداء من الثلاثي الاخير لسنة 1999 اضفى نوعا من الراحة المالية تم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية عبر عنها حجم الانفاق العام ضمن مخطط دعم الانتعاش الاقتصادي للفترة 2004/2001 .

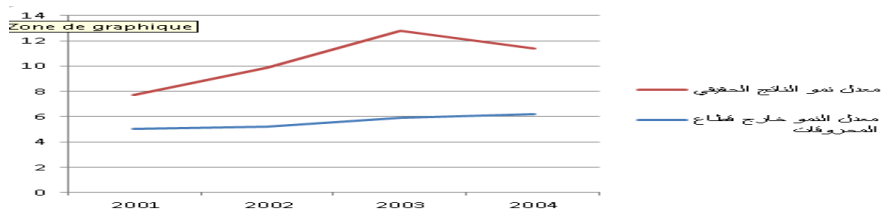
الجدول (4) : معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي 2004/2001

2004	2003	2002	2001	
6,2	5,9	5,2	5,0	معدل النمو خارج قطاع المحروقات
5,2	6,9	4,7	2,7	معدل نمو الناتج الحقيقي

المصدر : ONS ، تقارير البنك المركزي

نلاحظ من خلال الجدول (4) ان متوسط معدلات نمو الناتج الحقيقي خلال هذه الفترة بلغ 4,8 % وهو اعلى من متوسط النمو المسجل في الفترة السابقة والذي بلغ 3,2 % ، وهذا يبين ان النمو المحقق قد ساهمت فيه مختلف القطاعات ، بفضل برنامج دعم الانعاش الاقتصادي الذي كان يهدف اساسا الى دعم النمو الاقتصادي خاصة خارج قطاع المحروقات ، وهذا ما يظهر جليا عند مقارنة معدلات النمو خارج قطاع المحروقات التي شهدت تطورا كبيرا 5,0 % ، 5,2 % ، 6,2 % لسنوات 2001 ، 2002 ، 2004 اذا ما قورنت بمعدلات نمو الناتج الحقيقي 2,7 % ، 4,7 % ، 5,2 % المسجلة في نفس السنوات الشكل(5).

الشكل (5) : تطور معدلات النمو الاقتصادي 2004/2001



المصدر: بناء على بيانات الجدول (4)

II - 2-5 الفترة من 2005 الى 2009 :

شهدت هذه الفترة انطلاق برنامج دعم الانعاش الاقتصادي التكميلي والبرامج المخصصة لتنمية الجنوب الجزائري والهضاب العليا ، التي تهدف الى مواصلة دعم النمو خارج قطاع المحروقات، من خلال مواصلة تنمية البنى التحتية الاساسية في المجتمع ، وقد برزت آثار هذه البرامج بصورة واضحة من خلال ارتفاعات معدل نمو الناتج خارج قطاع المحروقات كما هو موضح في الجدول (5) .

الجدول(5) : تطور معدلات النمو الاقتصادي 2009/2005

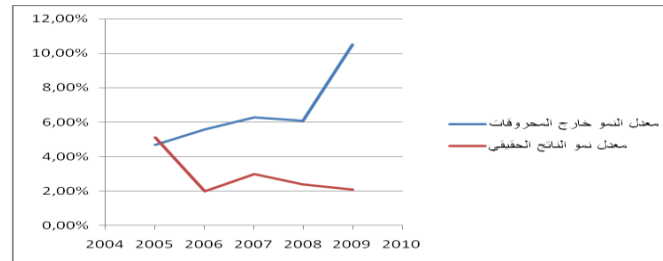
2009	2008	2007	2006	2005	السنوات
10,5%	6,1%	6,3%	5,6%	4,7%	معدل النمو خارج المحروقات
2,1%	2,4%	3,0%	2,0%	5,1%	معدل نمو الناتج الحقيقي

المصدر : ONS ، تقارير البنك المركزي

يبرز الجدول (5) ان معدل نمو الناتج الحقيقي شهد تراجعا حادا سنة 2006 حيث بلغ 2,0 % عكس ما كان عليه الحال سنة 2005 اذ بلغ 5,1 % ، ثم عاود الارتفاع سنة 2007 بنسبة 3% نتيجة تراجع معدل النمو في قطاع المحروقات ، لكنه عاود من جديد الانخفاض بسبب تراجع النمو في قطاع المحروقات ، ومن هذا المنطلق يمكن القول بان تدهور معدلات النمو في قطاع المحروقات كان السبب الرئيسي في تدهور معدلات نمو الناتج الحقيقي رغم التحسن الذي شهده معدل النمو خارج قطاع المحروقات الذي واصل ارتفاعاته لينتقل من نسبة 4,7 % سنة 2005 الى 5,6 % سنة

2006 ثم الى 6,3 % سنة 2007 ليسجل اعلى نسبة له سنة 2009 بـ 10,5 % نتيجة ارتفاع معدلات النمو في القطاعات الاخرى كالزراعة والصناعة والخدمات والاشغال العمومية والبناء ، وهذا راجع الى الازمة التي اولتها لها الدولة ضمن مخطط البرنامج التكميلي للانعاش الاقتصادي . وكما يوضحه المنحنى البياني في الشكل (6) فان منحنى معدل النمو خارج قطاع المحروقات نجده يعلو منحنى معدل نمو الناتج الحقيقي ، عاكسا بذلك افضلية دعم الناتج المحلي بالنمو الايجابي في القطاعات الاخرى غير قطاع المحروقات .

الشكل (6) : تطور معدلات النمو الاقتصادي 2009/2005



المصدر : بناء على بيانات الجدول (5)

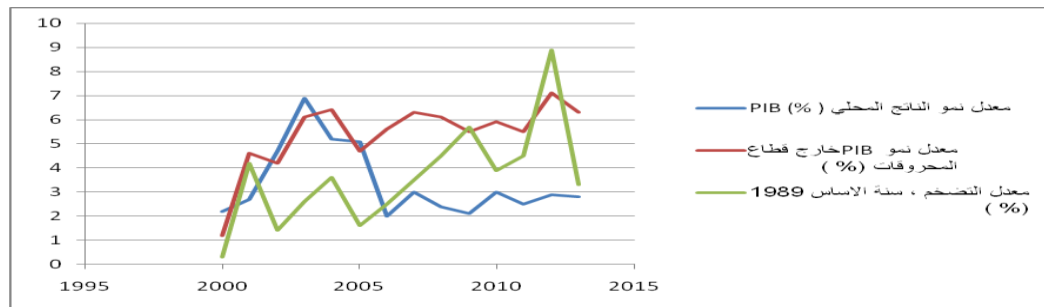
ثالثا : تحليل اثر التضخم على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2013/2000

شهدت مرحلة الاقتصاد المخطط التي عقت الفترة الاستعمارية مباشرة ، معدلات تضخم مكبوتة بسبب القيود المفروضة على اسعار السلع والخدمات من قبل السلطة ، حيث كانت تتحدد بطريقة ادارية حفاظا على القدرة الشرائية للمواطن الجزائري ، ومع نهاية عقد الثمانينات وبداية التسعينات ظهرت ضغوط تضخمية داخلية اثرت بشكل او بآخر على التوازنات المالية الداخلية للاقتصاد الوطني ، كان السبب فيها غياب الكفاءة التشغيلية في اغلب النشاطات وعدم مسايرة العرض الكلي للزيادات المتوالية في الطلب الكلي ، وبالنظر الى الشكل (21) يمكن تقسيم مسار التضخم في الجزائر الى ثلاث مراحل تمتد من سنة 2000 الى سنة 2013 .

الجدول (6) : تطور معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات التضخم في الفترة 2013/2000 .

السنوات	معدل نمو الناتج المحلي PIB (%)	معدل نمو PIB خارج قطاع المحروقات (%)	معدل التضخم ، سنة الاساس 1989 (%)
2000	2,2	1,2	0,3
2001	2,7	4,6	4,2
2002	4,7	4,2	1,4
2003	6,9	6,1	2,6
2004	5,2	6,4	3,6
2005	5,1	4,7	1,6
2006	2,0	5,6	2,5
2007	3,0	6,3	3,5
2008	2,4	6,1	4,5
2009	2,1	5,5	5,7
2010	3,0	5,9	3,9
2011	2,5	5,5	4,5
2012	2,9	7,1	8,9
2013	2,8 ^{xxi}	6,3	3,3 ^{xxii}

المصدر : ONS ، تقارير البنك المركزي ، و تقارير صندوق النقد الدولي
الشكل (7) تطور معدلات التضخم والنمو خلال 2013/2000



المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول (6)

III-1 المرحلة الاولى 2004/2000 :

تعتبر هذه المرحلة مرحلة انطلاق برنامج الانعاش الاقتصادي ، الذي كان يهدف الى تخفيض معدلات التضخم والوصول الى استقرار ماكرو- اقتصادي بعد الصدمة البترولية (1999/1998) ، وبالفعل فقد شهدت هذه المرحلة انخفاض كبير لمعدلات التضخم ، حيث سجل فيها اقل معدل للتضخم عرفه الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال بنسبة 0,34 % سنة 2000 ، وهذا يرجع بالاساس للاصلاحات الهيكلية التي قامت بها السلطة الجزائرية بداية التسعينات ، وانتهاجها لسياسة مالية صارمة وتنمية الوسائط المالية ، وتفعيل الادوات غير المباشرة للسياسة النقدية . وبالرغم من ذلك فقد عرفت معدلات التضخم ارتفاعات ضعيفة خلال السنوات 2001 (4,2 %) وتعتبر هي اكبر نسبة تسجل في هذه الفترة ، 2003 (2,6 %) ، 2004 (3,6 %) . بينما وصل معدل النمو خارج قطاع المحروقات ارتفاعه ليصل الى اكبر نسبة له مسجلة خلال فترة الدراسة ككل بمعدل 6,4 % سنة 2004 . فيما سجل معدل النمو الحقيقي الاجمالي تطورا هو الآخر ليصل الى اعلى نسبة له بمعدل 6,9 % سنة 2003 .

ويوضح الجدول (7) ان متوسط معدل نمو الناتج الحقيقي لهذه الفترة بلغ 4,34% ، بينما وصل معدل نمو الناتج الحقيقي خارج قطاع المحروقات الى 4,5% ، الامر الذي يوحي ان هذه الفترة عرفت انتعاشا كبيرا في القطاعات الاخرى كالزراعة والبناء والاشغال العمومية ، مما ساهم في رفع معدل نمو الناتج الحقيقي الاجمالي الشكل (7). اما متوسط معدل التضخم المسجل خلال هذه الفترة فقد بلغ 2,42% وهي نسبة جد منخفضة .

الجدول (7) : متوسط معدل النمو و متوسط معدل التضخم في الفترة 2004/2000

متوسط معدل التضخم	متوسط نمو الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات	متوسط نمو الناتج المحلي
2,42%	4,5%	4,34%

المصدر : بالاعتماد على بيانات الجدول (6)

III-2 المرحلة الثانية من 2009/2005 :

بعد انطلاق برنامج دعم الانعاش الاقتصادي الذي شهدته المرحلة السابقة ، والذي عرف تسجيل ارتفاعات في معدل نمو الناتج الحقيقي وانخفاض معدلات التضخم ، عمدت الدولة الى اطلاق برنامج انعاش اقتصادي تكميلي خلال هذه الفترة ، كان الهدف من وراءه دعم النمو خارج قطاع المحروقات ، الا اننا نلاحظ ان معدلات نمو الناتج المحلي شهدت تراجع

خلال هذه الفترة حيث سجلت اقل نسبة لها سنة 2006 بمعدل 2% واستقرت في باقي السنوات عند هذا المعدل بارتفاع ضعيف نوعا ما ، بالرغم من تواصل ارتفاع معدلات النمو خارج قطاع المحروقات ، الذي انتقل من 4,7% سنة 2005 الى 3,6% سنة 2007 ، وهذا يعكس مدى تأثير قطاع المحروقات ، الذي سجل خلال هذه الفترة تراجعا كبيرا ، على معدل نمو الناتج المحلي . ومقابل التراجع في معدلات النمو نلاحظ ان معدلات التضخم بدأت في الارتفاع ، فمن النسبة 1,6% المسجلة سنة 2005 انتقل الى 5,7% سنة 2009 ، نتيجة ارتفاع اسعار السلع الخارجية خاصة المنتجات الفلاحية الشكل(7).

ومن خلال الجدول (8) نلاحظ ان متوسط معدل نمو الناتج المحلي تراجع بشكل كبير الى النسبة 2,92% مقارنة بالنسبة المسجلة في الفترة السابقة 4,34% وهذا سببه التراجع المسجل في معدلات نمو الناتج المحلي خلال سنوات الفترة ، بينما متوسط معدل نمو الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات انتقل من 4,5% المسجلة في الفترة الماضية الى 5,64% مسجلا بذلك تطورا معتبرا . فيما عرف ايضا متوسط معدل التضخم انتقالا من نسبة 2,42% المسجلة في الفترة الماضية الى النسبة 3,56% مسجلا هو الآخر ارتفاعا معتبرا . والملاحظ هنا ارتفاع متوسط معدلات نمو الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات ، وارتفاع متوسط معدلات التضخم ، مقابل انخفاض متوسط معدلات نمو الناتج المحلي (النمو الاقتصادي) .

الجدول (8) : متوسط معدل النمو ومتوسط معدل التضخم للفترة 200/2005 .

متوسط معدل نمو الناتج المحلي PIB	متوسط معدل نمو الـ PIB خارج قطاع المحروقات	متوسط معدل التضخم
2,92%	5,64%	3,56%

المصدر : بالاعتماد على بيانات الجدول (6) .

III-3 المرحلة الثالثة من 2010 الى 2013 :

وهي مرحلة تطبيق برنامج التنمية الخماسي الذي تهدف الحكومة من ورائه الى التخفيض من معدلات البطالة مع السماح بمعدلات تضخم مرتفعة نوعا ما ، ونلاحظ في هذه الفترة ان معدل نمو الناتج المحلي قد اتجه نحو الانخفاض فمن معدل 3,01% المسجل سنة 2010 تراجع الى 2,5% سنة 2011 ليعرف ارتفاعا طفيفا سنة 2012 بمعدل (2,9%) ، بينما يبقى النمو ضعيفا في سنة 2013 بمعدل (2,8%) . اما معدل التضخم فنلاحظ انه بدأ بالارتفاع خلال سنوات هذه الفترة حيث انتقل من 3,9% المسجلة سنة 2010 الى 4,5% سنة 2011 ثم ارتفع بصورة كبيرة الى 8,9% سنة 2012 ، وذلك راجع الى ارتفاع كتلة الاجور والرواتب من جهة وارتفاع اسعار السلع والخدمات من جهة اخرى ليتراجع سنة 2013 الى النسبة 3,3% الشكل(7).

والملاحظ في هذه الفترة ان متوسط معدل نمو الناتج المحلي والمقدر بـ 2,8% قد انخفض مقارنة بمتوسط نمو الناتج المحلي للفترة السابقة (2,9%) فيما ارتفع متوسط معدل التضخم الى 5,15% اكبر من متوسط معدل التضخم المسجل في الفترة السابقة (3,56%) كما يوضحه الجدول (9) .

الجدول (9) : متوسط معدل النمو الاقتصادي ومتوسط معدل التضخم في الفترة 2013/2010

متوسط معدل نمو الناتج المحلي PIB	متوسط معدل نمو الـ PIB خارج قطاع المحروقات	متوسط معدل التضخم
2,8%	6,2%	5,15 %

المصدر : بالاعتماد على بيانات الجدول (6)

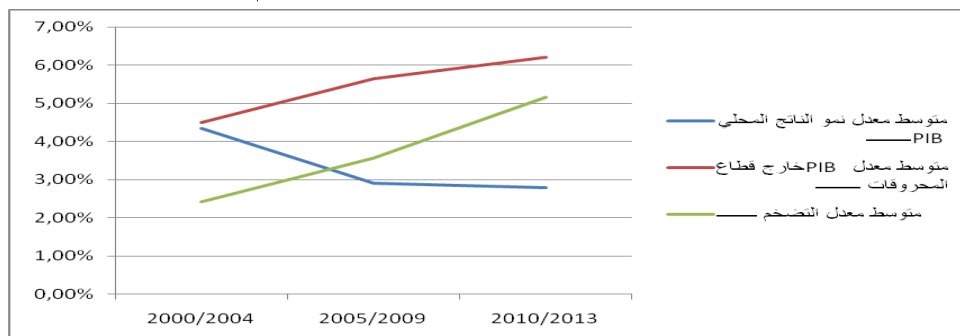
وكخلاصة لمسار التضخم والنمو الاقتصادي في الفترة 2013/2000 نلاحظ ومن خلال الجدول (10) والشكل (8) ، ان هناك تأثير لمعدلات التضخم على النمو الاقتصادي قد يبدو متذبذبا بالنظر الى السنوات فاحيانا يكون ايجابيا واحيانا اخرى يكون سلبيا ، لكن من وجهة النظر في متوسطات معدلات كل من التضخم والنمو للفترات الثلاثة التي مر بها المتغيرين في الجزائر يظهر ان هناك تأثير عكسي بينهما فكلما ارتفعت متوسطات معدلات التضخم انخفضت متوسطات معدلات النمو الاقتصادي ، فعندما كان متوسط معدل التضخم 2,42% كان متوسط معدل النمو الاقتصادي 4,34% ، ولما ارتفع متوسط معدل التضخم الى 3,56% قابله تراجع في متوسط معدل النمو بمعدل 2,92% ، وعند استمرار ارتفاع متوسط معدل التضخم الى النسبة 5,15% استمر متوسط معدل النمو في الانخفاض ليصل الى 2,8% ، وبالتالي نستطيع ان نستنتج ان التغير في معدلات التضخم له تأثير سلبي على معدلات النمو الاقتصادي ، وهذا نجده يوافق النظرية الاقتصادية . وايضا نستطيع ان نستخلص من معطيات الجدول (10) ان ارتفاع متوسط معدل التضخم قابله ارتفاع في متوسط معدل النمو خارج قطاع المحروقات ان معدل النمو خارج قطاع المحروقات كان يتطور بنفس اتجاه معدل التضخم ، وبالتالي فان اعتماد الدولة على زيادة الناتج المحلي عن طريق الاهتمام بالقطاعات الاخرى سيؤدي حتما الى تخفيض معدلات التضخم ، خاصة التضخم المستورد ، الناتج عن اللجوء لاستيراد السلع والمنتجات الغذائية التي تعرف زيادات كبيرة في مستوى اسعارها وبالتالي تأثيرها سيكون مباشرا على القدرة الشرائية للمواطن وعلى اسعار المنتجات المحلية ، وهذا ما يؤدي في الاخير للمطالبة المستمرة من قبل النقابات العمالية برفع الاجور ، ليدخل الاقتصاد في دائرة زيادة الاجور تليها زيادة في الاسعار تليها زيادة في الاجور وهكذا ، الشيء الذي حتما سيضعف من قيمة العملة الوطنية ويجعل الاقتصاد امام وضع خطير .

الجدول (10) : متوسط معدل التضخم ومتوسط معدل النمو في الفترة 2013/2000 .

الفترة	متوسط معدل نمو الناتج المحلي PIB	متوسط معدل PIB خارج قطاع المحروقات	متوسط معدل التضخم
2004/2000	4,34%	4,5%	2,42%
2009/2005	2,92%	5,64%	3,56%
2013/2010	2,8%	6,2%	5,15%

المصدر : بالاعتماد على بيانات الجدول (6)

الشكل (8) : تطور متوسط معدل النمو الاقتصادي ومتوسط معدل التضخم خلال الفترة 2013/2000



المصدر : بالاعتماد على بيانات الجدول (10)

الخاتمة

من خلال ماتم عرضه في اطار الدراسة فانه يمكن استنتاج بعض الحقائق المتعلقة بالموضوع فيما يلي: التضخم يؤثر بشكل كبير على النمو الاقتصادي من خلال اسعار المحروقات ، المرتبطة اساسا بالاسعار العالمية ، وبالتالي نستطيع ان نستنتج ان التضخم الذي يعاني منه الاقتصاد الجزائري هو بالدرجة الاولى التضخم المستورد ، فعند ارتفاع اسعار المحروقات في الخارج تؤدي الى ارتفاع اسعار المنتجات التي تدخل بصورة رئيسية في واردات الجزائر ، الامر الذي يزيد من تكاليفها ، وبالتالي زيادة اسعارها في المنظومة الداخلية للاقتصاد الوطني ، هذه الزيادات تكون سببا مباشرا في حدوث نوع آخر من التضخم ، وهو تضخم التكاليف تنعكس آثاره السلبية مباشرة على المستوى العام للاسعار المحلية . اما بالنسبة للنمو خارج قطاع المحروقات فهو يتخذ نفس الاتجاه مع منحنى التضخم وهذا راجع الى كونه عند زيادة معدلات التضخم (وحسب منحنى فيلبس) يصبح الطلب على اليد العاملة مرتفع فيؤدي الى زيادة الطلب على عنصر العمل في المؤسسات الانتاجية وبالتالي الى زيادة الانتاج ، وهو ما يؤكد التراجع المسجل لمعدلات البطالة خلال سنوات هذه الفترة حيث وصلت الى حدود 9,7% سنة 2014 .

الهوامش والمراجع

- i حمزة بن سبع ، اثر صدمات اسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر (عرض النقود ، الانفاق الحكومي ، البطالة والتضخم) في الجزائر للفترة 2010/1970 ، رسالة ماجستير ، تخصص اقتصاد كمي ، جامعة الجزائر ، 2012/2011 ، ص 40 .
- ii حمزة بن سبع ، مرجع سابق ، ص 41 .
- iii فاطمة الزهراء صغيري ، دراسة تحليلية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة 2005 /1970 ، رسالة ماجستير ، تخصص اقتصاد كمي ، جامعة الجزائر ، 2011 /2010 ، ص 57.
- iv كمال بن دقفل ، دراسة قياسية لتأثير اسعار الواردات ومستوى عرض النقود على التضخم في الجزائر للفترة 2008/1970 ، رسالة ماجستير ، تخصص اقتصاد كمي ، جامعة الجزائر ، 2011/2010 ، ص 81 .
- v فريد بن طالبي ، اثر السياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر للفترة 2009/1990 ، مجلة المدرسة العليا للتجارة ، الجزائر ، العدد 9 - 2010 ، ص 16 .
- vi طارق بن خليف ، دراسة السببية بين المتغيرات (التضخم ، سعر الصرف و سعر الفائدة) في الجزائر 2003/1990 ، رسالة ماجستير ، تخصص اقتصاد كمي ، جامعة الجزائر ، 2008/2007 ، ص 42 .
- vii حمزة بن سبع ، مرجع سابق ، ص 44 .
- viii فريد بن طالبي ، مرجع سابق ، ص 16 .
- ix بنك الجزائر : تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر ، 13 جويلية 2008 ، ص 14 .
- x بنك الجزائر : تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر ، اكتوبر 2008 ، ص 19 .
- xi حمزة بن سبع ، مرجع سابق ، ص 45 .
- xii بنك الجزائر : التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2010 ، ص 7 .
- xiii تقرير البنك المركزي لسنة 2012 ، ص 9
- xiv تقرير البنك المركزي 21 اكتوبر 2013 ، ص 4 .

- ^{xv} علي عز الدين ، اثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2000/2012 ، رسالة ماجستير ، تخصص ادارة العمليات التجارية ، جامعة الجزائر 3 ، 2013/2014 ، ص 91 .
- ^{xvi} المرجع نفسه ، ص 100 .
- ^{xvii} علي عز الدين ، ص 94 .
- ^{xviii} محمد لامي ، مرجع سابق ، ص 110 .
- ^{xix} الحاج العمري ، دراسة قياسية لاثـر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2009/1995) ، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد كمي ، جامعة الجزائر 3 ، 2012/2013 ، ص 77 .
- ^{xx} فريد بن طالي ، مرجع سابق ، ص 14 .
- ^{xxi} تقرير صندوق النقد الدولي لسنة 2013
- ^{xxii} <http://donnees.banquemondiale.org/indicateur/FP.CPI.TOTL.ZG/countries>